الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

25 **ربيع ثانى** 1438 –23 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

تجار يشكون ×العمل÷ لحقوق الإنسان لإجبارهم على الاحتفاظ بالموظفين السعوديين.. ومختصون يحذرون

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/1139486.html

رفع تجار شكاوى ضد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لجمعية حقوق الإنسان، بشأن إجبارهم على الاحتفاظ بالموظفين السعوديين، على الرغم من عدم قدرتهم بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الموظفين، وفقاً لـ"الوطن."

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني الوقوف على مسافة واحدة من العمال وأرباب العمل، أن الجمعية تنظر إلى القضية من زاويتين، حيث تراعي مصلحة العاملين في القطاع الخاص، وكذلك مصلحة أرباب العمل كقدرتهم على الاستمرار في السوق في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، ومدى تمكنهم من الإيفاء بالتزاماتهم تجاه موظفيهم، كاشفا عن ورود شكاوى إلى الجمعية من العمالة ضد أرباب العمل، وشكاوى أخرى من أرباب عمل على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأشار القحطاني إلى أن معظم قضايا الفصل أو عدم تجديد عقود العمل التي رصدتها الجمعية للعمال كانت لأسباب اقتصادية، مشيرا إلى أن بعض شركات القطاع الخاص بدأت تحاول مؤخرا التأقلم مع الوضع الاقتصادي، مما أثر فيها على العمالة السعوديين والأجانب على حد سواء، وقد رصدت الجمعية عددا من الحالات لقيام شركات بتقليص عدد العاملين أو تقليص مزاياهم.

وطالب القحطاني جميع الجهات المعنية، بدءا بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة التجارة والاستثمار، بالتنسيق والعمل بينها لمعالجة المشكلة وإيجاد حلول وأنظمة وتشريعات مناسبة، تمكن الشركات من الإيفاء بالتزاماتها وتضمن وظائف الموظفين، مثل دعم الشركات أو إجراء اتفاقات لخفض المقابل المالي للموظفين، أو إعطاء بعض الموظفين إجازات مفتوحة لحين تحسن أوضاع الشركات الاقتصادية، مشددا على أن إجبار الشركات على استمرار العمالة وهي غير قادرة على دفع مرتباتهم ليس حلا.

إلى ذلك، حذر الكاتب الاقتصادي عبدالحميد العمري وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من مغبة الاستمرار بالعمل بالمادتين 74_77 من نظام العمل، مطالبا الوزارة بالرفع فورا إلى مجلس الوزراء لتعليق المادتين ومن ثم إلغائهما، مشددا على أن الوزارة ستصدم كل يوم بفصل مئات السعوديين من القطاع الخاص، وهو ما يخلف مئات الآلاف من العاطلين نهاية العام. وشدد العمري على أن الاستمرار بالعمل بالمادتين 74_ 77 يؤدي إلى استمرار فصل السعوديين وارتفاع البطالة وزيادة سيطرة الوافدين.

وأضاف: "نعلم تماما حالة الضغوط التي يمر بها القطاع الخاص، ومن حق الشركات تقليص تكاليفها التشغيلية، لكن لماذا لا يبدؤون بتقليص نفقاتهم التشغيلية بترحيل الوافدين لديه". وإذا كانت الوزارة جادة فعلا في إنقاذ اقتصادنا ومجتمعنا من أكبر خطر، ألا وهو "البطالة"، فعليها الرفع فورا لمجلس الوزراء بطلب تعليق العمل بالمواد 74-77 ومن ثم إلغائهما.

لن نهدر مياهنا على "النخلة العوجا"!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1522770

خالد السليمان

قال رئيس جمعية حقوق الإنسان في تصريح صحفي أن تجارا قدموا لجمعيته شكوى ضد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن إجبارهم على الاحتفاظ بموظفين سعوديين، وبغض النظر عن دقة هذا التصريح، فالحقيقة أن أحدا لم يعد يملك أن يجبر أحدا على الاحتفاظ بأحد منذ أن زرعت بذرة المادة ٧٧ في نظام العمل!

وحتى لا ندخل في جدل عقيم حول حق الشركات في التخلص من أعباء موظفيها السعوديين للتأقلم مع الظروف الاقتصادية السلبية وتقلص العقود الحكومية وتأخر صرف مستحقاتها، فإنني سأقترح اقتراحا عادلا للجميع:

يملك كل تاجر سعودي كامل الحق في فصل أي موظف سعودي لديه بشرط واحد هو أن لا يبقى لديه موظف أجنبي يؤدي نفس عمله، غير ذلك المسألة ليست تأقلما مع ظروف اقتصادية مستجدة بقدر ما هي الحفاظ على هوامش الربح العالية بالاعتماد على العمالة الأجنبية الأقل أجرا وأكثر سخرة للعمل!

فليس مقبولا أن تفصل شركة سيارات المئات من موظفيها السعوديين الحاصلين على أعلى درجات التقييم في أداء عملهم، ثم ندخل إلى معارض مبيعاتها وصيانتها ليستقبلنا الموظفون الأجانب!

كما أنه ليس مقبولا أن يفصل بنك يكسب «في الطالع والنازل» واستمر يربح في ظل جميع الأزمات الاقتصادية العالمية العابرة موظفيه السعوديين لمجرد أن يحافظ على هامش ربحيته العالي مديرا ظهره لمجتمع تنازل له عن الأرباح الربوية، ودولة لا تفرض عليه ضريبة قرش واحد!

المسألة بهذه البساطة.. في مثل هذه الظروف الاقتصادية، الوظائف للسعوديين أولا ولن نهدر قطرة ماء واحدة في سقي «نخلة عوجا»!

إطفاء ماضي الإرهاب يخمد نيران حاضره

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع ثانى 1438هـ - 16 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/author-page/505247

عبدالله الجميلي

الأعمال والممارسات الإرهابيَّة لم تكن حادثة عَصريَّة، ولا وليدة السَّاعة، بل لم تزل تعاني منها (أمَّة الإسلام) عبر تاريخها، منذ أُبْتليت بتلك الطائفة الخَارِجَة على أئمة المسلمين وجماعتهم، وعلى مُحْكَمَات الإسلام، ومنهجه الوسطي المعتدل، والتي سُمِّيت بـ(الخَوارج).

هذا ما أكَّده (الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان عضو مجلس إدارة هيئة حقوق الإنسان السعوديَّة) في بحثه الذي جاء تحت عنوان: (الإرهاب وعلاقته بمنهج الخوارج، وعقوبته في الشريعة الإسلاميَّة).

وفيه بَيَّن حقيقة الإرهاب وارتباطه بـ (الخَوَارج) الذين يرى أنَّ وجودهم لا يقتصر على أولئك الذين ظهروا بأفكارهم المتطرِّفة وجرائمهم زمَن الصحابة والتابعين، فهناك -بحسب الدكتور الفوزان- صفات مشتركة ومتطابقة تجمع أولئك بإرْهَابيي العصر الحديث.

ومنها: (الجهل بأحكام الشريعة، والتأويل الفاسد لنصوصها، واستحلال الدماء المعصومة، والخروج على جماعة المسلمين، والعصيان وتكوين العِصابات المسلَّحة).

مشيرًا أنَّ اعتناق تلك الأفكار المتطرِّفة، والأفعال الشاذَّة سببه -سَابقًا ولاحِقًا- (الجهل بحقيقة الدِّين الإسلاميّ، والغلو فيه بعيدًا عن وسطيَّته وتسامحه وعدالته، وكذا اتباع المتشَابه، وبالتالي المسارعة في تكفير المسلمين).

وبعد إثبات (الدكتور الفوزان) أنَّ إرهابيي اليوم هم خوارج الأمس، عرض لِمُسَلَّمَةِ محاربة الإسلام لهم جميعًا باعتبارهم بُغَاة، وينطبق عليهم حَدُّ الحِرَابَة.

بحث الدكتور عبدالعزيز الفوزان: (الإرهاب وعلاقته بمنهج الخوارج وعقوبته في الشريعة الإسلاميَّة) مُحْكم ومؤصلٌ تاريخيًّا وعلميًّا، ولذا أرى أهميَّة الإفادة منه في حربنا الفكريَّة المفتوحة ضد الإرهاب والجماعات التي تَرْفع لواءه، وبشبهاتها تستدرجُ وتستقطب شَبابَنَا.

ذلك البحث مهمٌّ؛ لأنَّ استحضار ماضي الإرهاب والتطرُّف وجذورهما التاريخيَّة، سيسهم في مكافحتهما في الحاضر، فإطفاء الجَمْر المدفون تحت الأرض، يقضي دائمًا على اشتعال النَّار خَارجها، ويُزهِق رُوْحَهَا؛ فهلاَّ فعْلنا؛ مستثمرين أدوات ووسائل عَصْرنا؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

"هيئة الشورى" تناقش مشروع نظام منع الكسب غير المشروع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19759506

الرياض - «الحياة»

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى إلى جدول أعمال المجلس عدداً من المواضيع المقترحة من الأعضاء، إلى جانب مجموعة من تقارير الأداء السنوي، لعدد من الجهات الحكومية، بينها تقارير لمشاريع أنظمة جديدة طالب بها الأعضاء.

جاء ذلك في اجتماع الهيئة الثاني من أعمال العام الأول للدورة السابعة للمجلس، الذي قررت فيه إحالة تقارير عدة لمشاريع أنظمة جديدة قدمها أعضاء المجلس، استناداً إلى المادة الـ23 من نظام مجلس الشورى.

وشملت التقارير المحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المقدم من عدد من أعضاء المجلس الحاليين والسابقين، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن مقترح مشروع نظام الأشغال العامة والبنى التحتية، المقدم من العضو السابق جبران القحطاني، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مقترح مشروع نظام تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، المقدم من الأعضاء الأمير خالد آل سعود وعبدالله المنيف وعبدالله الجغيمان، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن مقترح مشروع نظام منع الكسب غير المشروع، المقدم من العضو عطا السبيتي والعضو السابقة فدوى أبومريفة.

وأحالت الهيئة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشأن تقارير الأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية، منها تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبد العزيز، وتقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لهيئة الزكاة والدخل، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي.

ومن المواضيع التي وافقت الهيئة العامة للمجلس على إحالتها على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة موضوع غرامات التأخير عن سداد الديون الواردة في نظام تعريفة الطيران المدني، ومدى مشروعيتها، المتضمن التوصية بتعديل المادة الرابعة من النظام، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان ووزارة الأرض والنقل والبنية التحتية في كوريا .وتضمنت المواضيع المحالة إلى جدول أعمال المجلس مشاريع لاتفاقات تعاون بين المملكة وعدد من الدول في مجالات مختلفة.

الحياة
AL HAYAT

«الإرهابيون" يتترسون بـ"النساء»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19759501

الدمام - منيرة الهديب

أثبتت العمليات الأمنية الأخيرة استغلال التنظيمات الإرهابية الخصوصية النسائية في المجتمع السعودي، إذ لجأ عدد من المطلوبين أخيراً إلى التخفي داخل الأزياء النسائية للتنقل في الأحياء السكنية، وعمد آخرون إلى الاستعانة بالعناصر النسائية في التنسيق للعمليات الإرهابية وتنفيذها، كما حرصت التنظيمات على وجود عنصر نسائي ضمن خلاياها، لتسهيل تنقلات وسكن عناصرها. أحداث متسلسلة كشفت عن تبني التنظيم الإرهابي «داعش» لسياسية استغلال الخصوصية النسوية، كان في مقدمها حادثة مسجد العنود في مدينة الدمام الواقعة أواخر أيار (مايو) ٢٠١٥، التي تم إحباطها فور الشروع فيها، بعد كشف الانتحاري الذي حاول التخفي داخل ملابس نسائية، ظناً منه أن ذلك سيسمح له بتنفيذ جريمته. ولا تعد تلك الحادثة الأولى، إذ حاول التنظيم الإرهابي إخفاء عناصره داخل الزي النسائي، وكذلك ما يحمله معه من حزام ناسف أو متفجرات، للتخفي عن أعين رجال الأمن والمواطنين، وفي تنفيذه بعض الحوادث الإرهابية التي وقعت أخيراً، بعد أن استنفدت التنظيمات الإرهابية عدداً من الوسائل والطرق التي لديها.

ومن بين تلك المحاولات تنقل قائد الخلية الإرهابية المسؤولة عن حادثة تفجير الدالوة عبدالله آل سرحان، بعد تنفيذه العملية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، إلى شقراء (190 كيلومتراً شمال غرب الرياض) بزي امرأة!

وتصدرت «العباءة النسائية» قائمة المضبوطات لدى العديد من الخلايا الإرهابية، كان آخرها مضبوطات المواجهة الأمنية في حي الياسمين بالرياض، وأكدت وزارة الداخلية السعودية في تصريح سابق لها أن الملابس النسائية من أبرز وسائل التنكر التي تلجأ إليها التنظيمات الإرهابية. ولم يكتفِ التنظيم بالاستعانة بالعباءة النسائية في استراتيجيته، بل تعدى ذلك إلى استغلال الخصوصية النسائية، إذ تورط في تجنيد العديد من النساء، لتسهيل تنقلات عناصره ومعداته، إضافة إلى تنسيق العمليات الإجرامية، التي كان من بينها الاستعانة بالموقوفة عبير الحربي، التي أعلنت وزارة الداخلية السعودية القبض عليها مع زوجها فلاح الحربي، وتورطت في نقل حزام ناسف من مدينة الرياض حتى جنوب المملكة، لإتمام عملية التفجير الانتحاري في مسجد قوات الطوارئ في عسير، الذي راح ضحيته 15 من رجال الأمن، كما أوقفت الجهات الأمنية فتاة فيليبينية برفقة مقيم سوري داخل معمل للتفجير، أوكلت إليها مهمة خياطة وتجهيز الأحزمة الناسفة، فيما أوقفت الجهات الأمنية فجر أول من أمس (السبت) امرأة باكستانية الجنسية برفقة مطلوب أمني داخل شقة سكنية في حي النسيم بجدة.

ويرى الباحث في الشؤون الأمنية والقضايا الفكرية ومكافحة الإرهاب محمد الهدلاء، أن هذا الأمر يعيد فتح ملف قضية إقحام المرأة في قضايا الإرهاب، «إذ لا يعتبر تجنيد «داعش» للنساء تكتيكاً جديداً، بل سبقهم إليه تنظيم «القاعدة»، بعد أن ضيق عليهم رجال الأمن.»

وأضاف الهدلاء: «استغل التنظيم الإرهابي مكانة المرأة وخصوصيتها داخل المجتمع السعودي، للوصول إلى أهدافهم الإجرامية»، مشيراً إلى إدارة العناصر النسائية لنحو 40 في المئة من المواقع الإلكترونية للتنظيمات الإرهابية.

وتابع: «يعود لجوء «داعش» لتجنيد النساء في الأدوار اللوجستية والعسكرية إلى أسباب عدة، منها حساسية وضع المرأة السعودية، ولتعثر تحقق الأجهزة الأمنية من هويتها الوطنية، مراعاة لعرف العادات والتقاليد، ونظراً إلى وضع المرأة دينياً واجتماعياً، ولصعوبة الوصول إليهن.»

وزاد: «تعثر قيام الرجال بمهمات التنظيم، نتيجة الحصار الأمني المكثف، بعد أن أصبحوا مستهدفين ومعروفين لدى الأجهزة الأمنية، وفي الوقت نفسه لا توجد عناصر نسائية مؤهلة أمنياً بحسب ما تقتضيه الحاجة، والغاية لدى هذه التنظيمات تبرر الوسيلة، على رغم مخالفة ذلك لأدبياتهم المعلنة، غير أنه عادة ما يتم تبرير التستر في زي النساء تحت ستار اتهام المجتمع بالفساد والجهل وضرورة محاربة الكفار.»

من جانبه، أكد الباحث المختص في شؤون الجماعات الإرهابية أحمد الموكلي أن المرأة عند التنظيمات الإرهابية لا تتجاوز كونها وسيلة لتحقيق أهداف التنظيم في تجنيد واستقطاب الأتباع، ولكن بمواصفات وطابع جهادي وفق رؤيتهم، أو استخدامهن في عمليات الإيواء والتنقل الآمن وجمع التبرعات، إضافة إلى كثير من الأعمال ذات العلاقة بطبيعة المرأة.
وأوضح الموكلي أن نساء سعوديات أو غيرهن ممن تورطن في دعم هذه الجماعات، بعضهن موقوفات، والأخريات غادرن إلى مناطق الصراع، ورُبما قُتلن هنالك.
وأشار إلى أن اللجوء إلى المرأة لجعلها ستاراً واقياً في عمليات التنقل ونقل الأسلحة جاء من أن الإرهابيين يدركون ويعون نظرة الإجلال والاحترام والتقدير للمرأة من الرجل السعودي، بمن فيهم رجل الأمن، وهو ما يمنحها مزايا قد لا تتوافر لغيرها في الدول الأخرى، مثل عدم التدقيق في نقاط التفتيش، أو إنهاء الإجراءات وتسهيلها، بما في ذلك عمليات الاستئجار، كما أن وجودها مع الإرهابيين وتنقلها معهم لا يثير ريبة ممن هم حولهم من جيران. وتوصل إلى أن «المرأة في قاموس هؤلاء وسيلة، لا تختلف عن الحزام الناسف أو القنبلة أو الدرع الواقي من أي هجوم قد يتعرضون له.«

الحياة
AL HAYAT

»نزاهة«: التحقيق مع مسؤولين في "الكهرباء" لخيانة الأمانة بـ80 مليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19759513

أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بعد اتخاذ الإجراءات النظامية، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام نتائج تحرياتها بشأن مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية لقيام عدد من المسؤولين - بينهم مسؤول سابق -وموظفون في الشركة السعودية للكهرباء في المنطقة الشرقية بخيانة الأمانة وتبديد المال العام في إبرام 8 عقود بأكثر من 80 مليون ريال، لشراء مجموعة من التراخيص بهدف تنفيذ برنامج إلكتروني لتوحيد أنظمة الشركة.
وأوضحت »نزاهة« في بيان لها أمس، أنه من خلال متابعتها للبلاغات المقدمة لها، في ما يتعلق بالفساد المالي والإداري في الجهات المشمولة باختصاصاتها، ورد لها بلاغ عبر موقعها الإلكتروني من أحد المواطنين يفيد بوجود عدد من المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية في إجراءات تنفيذ برنامج إلكتروني بالشركة السعودية للكهرباء في المنطقة الشرقية.
وتبيّن للهيئة بعد التحري والتحقق الميداني، ارتكاب عدد من المسؤولين - بينهم مسؤول سابق - ومجموعة من الموظفين جريمة خيانة الأمانة وتبديد المال العام، وذلك في عقود بأكثر من 80 مليون ريال لأنظمة تراخيص إلكترونية، وتمثلت أبرز المخالفات في شراء رخص من دون وجود مشاريع لها أو دراسة جدوى، ومن دون وجود آلية لتحديد عدد الرخص، أو قائمة بأسعار تفصيلية معتمدة، وتقديم معلومات خاطئة في مبررات التعاقد المرفوعة لأصحاب الصلاحية، واختلاف المبررات عن توصيات الترسية للعقود، وعدم مراجعة بعض العقود من الإدارة المالية قبل توقيعها من الرئيس التنفيذي، ومخالفات تتعلق بأمن المعلومات في البرنامج.
كما اتضح للهيئة مخالفة تمثلت في استقطاب عدد من الاستشاريين الأجانب في البرنامج على مهمات وأعمال سبق إعدادها، ما يعني عدم الحاجة إلى التعاقد معهم، واحتساب مبالغ الخدمة قبل أن يتم التعاقد معهم، وارتكابهم عدد من المخالفات الإدارية والمالية تمثلت في تعاقد بعضهم مع أقارب لهم، وتعديلات في نوع الرخص المتعلقة بالبرنامج من دون توضيح نوعها، وعدة تغييرات في قيمة نسبة الخصم، ما أدى إلى تعديل قيمة العقد أكثر من مرة، وبالتالي دفع الشركة لمبالغ تفوق قيمة المستحق، فضلاً على مخالفات بعضهم لأنظمة الجوازات والإقامة والعمل في المملكة.
ووفقاً لتنظيمها، أحالت «نزاهة» ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لإعمال اختصاصها للتحقيق فيها، وإفادة «نزاهة» بما ينتهي إليه التحقيق.

وقالت »نزاهة» إنها «توضح ذلك انطلاقاً من التأكيد على مبدأ الشفافية الذي أكدته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيمها، ورؤية المملكة 2030، وإنها تأمل من المواطنين والمقيمين بالتعاون معها، والإبلاغ عن أي شبهة فساد، وفقاً لطرق الإبلاغ التي وفرتها الهيئة، باعتبارهم شركاء مهمين في أداء مهماتها.«
وشكرت «نزاهة» كل من يتعاون معها في الإبلاغ عن أي شبهة فساد، والجهات التي تتعاون معها في ذلك، لتحقيق مبدأ تكامل الأدوار في سبيل مكافحة الفساد.

»الكهرباء» تؤكد اكتشاف «الموضوع» وتحويله إلى الجهات المعنية
>أصدرت الشركة السعودية للكهرباء أمس بياناً، رداً على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، قالت فيه إن أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة اكتشفت الملابسات في الموضوع، وإنها قامت بتزويد الجهات المعنية بكافة التفاصيل والمعلومات.
وذكرت الشركة في ردها: «إشارة إلى البيان المنشور من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بعنوان »نزاهة» تحقق مع مسؤولين في الكهرباء تؤكد الشركة السعودية للكهرباء على تعاونها التام مع جميع الجهات المعنية للحفاظ على حقوقها وعدم التفريط بأي منها، تجدر الإشارة إلى أن أنظمة الشركة الرقابية الداخلية بادرت باكتشاف الملاحظات والملابسات وشكلت عدة لجان متخصصة ذات خبرات فنية للنظر في الموضوع، ومن مبدأ الشفافية والتعاون التام فقد تم تزويد الجهات المعنية بكافة التفاصيل والمعلومات ذات العلاقة والتي تخدم التحقيق.«
وأضافت »الكهرباء»: «إن الشركة على تعاون مستمر مع كافة الجهات ذات العلاقة، وكذلك التأكيد على عدم التفريط بحقوقها، وتؤكد الشركة أنها لن تألو جهداً باتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على مقدرات الشركة وعدم التفريط فيها.«

265مخالفة للعمل خلال 3 أشهر بعسير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565213

أبها - سارة القحطاني
ذكر مدير عام مكتب العمل في منطقة عسير حسين المري لـ"الرياض" أن المكتب نفذ منذ أول محرم 1438 أكثر من (5543) زيارة تفتيشية لعدد من المنشآت المخالفة في المنطقة، وبلغ عدد المخالفات (265) مخالفة، تنوعت بين مخالفة لنظام العمل في مهن مقصورة للسعوديين والسعوديات والبالغة (98) مخالفة، و(45) مخالفة لنظام التأنيث، وتنوعت البقية في مخالفات لنظام العمل مثل الصحة، والسلامة، وعدم وجود مستندات أو عدم تسليم الوافد الإثباتات الخاصة به، كما تم إنذار (655) منشأة خلال هذه المدة.
وأكّد أنّ المكتب اتخذ الإجراءات النظامة حيال هذه المخالفات، مشيراً إلى أنّ عمليات ضبط المخالفات تمت من خلال زيارة المنشآت وفق زيارات موجهة أو عن طريق استلام بلاغات العملاء عبر برنامج "معاً للرصد" أو الاتصال على الهاتف (19911)، وتسجيل البلاغات، ومن ثم تكليف المفتشين للوقوف على هذه المخالفات، وتطبيق النظام، مشدداً على حزم فرع الوزارة في تطبيق الأنظمة وعدم التهاون مع المخالفين لها أو للتعليمات التي وضعتها الوزارة.

الشورى: خفض غرامة مخالفة مزاولة المهن الصحية إلى مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565245

الرياض - عبدالسلام البلوي

خفضت اللجنة الصحية بمجلس الشورى قيمة الغرامة المالية التي حددتها هيئة الخبراء بخمسة ملايين ريال كعقوبة لمخالفي نظام مزاولة المهن الصحية، مشددة اللجنة على ألا تتجاوز مليون ريال لكل من زاول أيًّا من المهن الصحية دون أن يكون مؤهلاً علمياً وتشمل العقوبة من غش أو شرع في غش أي مستحضر صيدلاني "دواء" أو عشبي، ومن باع أو صرف أو حاز -بقصد الاتجار -مستحضراً مغشوشاً أو فاسداً أو منتهي الصلاحية، أو غير مسجل، ويعاقب بذات العقوبة، كل من أدخل إلى المملكة مستحضراً صيدلانياً أو عشبياً بالصفات السابقة أو من استعمل معلومات غير دقيقه لترويج المستحضرات السابقة أو طبع أو صنع أو حاز أو عرض أو باع عبوات أو أغلفة لدواء أو مستحضر عشبي بقصد الغش، وتشمل العقوبات أيضاً من تاجر بالأعضاء البشرية، أو قام بعملية زراعة عضو بشري مع علمه بأنه تم الحصول عليه عن طريق المتاجرة.

من جهته يستمع مجلس الشورى اليوم الاثنين لتقرير اللجنة الصحية بشأن مشروعات أنظمة، المنشآت والمستحضرات الصيدلانية، المؤسسات الصحية الخاصة، مزاولة المهن الصحية، ونظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي لإعادة النظر فيه في ضوء التعديلات المقترحة على هذه الأنظمة، ووفقاً لتقرير اللجنة -حصلت عليه الرياض- فقد عدلت اللجنة مقدار الغرامة لبعض المخالفات في الأنظمة المعروضة للمناقشة، مبررة ذلك باتساع مجال وتباين مدى الخطورة للمخالفات وأوجدت حدا أدنى مع بقاء الأعلى لبعض المخالفات، كما أضافت فقرة تعنى بحفظ حق الممارس الصحي وكرامته في تعديلها لمواد نظام مزاولة المهن الصحية.

يذكر أن هيئة الخبراء في تعديلاتها التي انفردت بها "الرياض" في الخامس والعشرين من محرم الماضي، رفعت عقوبة مزاولة المهن الصحية دون ترخيص من 100 ألف إلى خمسة ملايين ريال وألغت عقوبة السجن المحددة بالنظام القائم بستة أشهر، وتشمل هذه الغرامة من امتنع عن علاج مريض دون سبب مقبول، كما تسري على من حاز آلات أو معدات مما يستعمل عادة في مزاولة المهن الصحية، دون أن يكون مرخصاً له بمزاولة تلك المهن، أو دون أن يتوفر لديه سبب مشروع لحيازتها، وكذلك من ركب أو صنع مستحضراً عشبياً ودواء مخالفا للتسجيل وأحكام هذا النظام، إضافة إلى من نقل أو خزن مستحضرا بالمخالفة لشروط النقل، ويدخل ضمن المشمولين بعقوبة السجن والغرامة من قدم بيانات غير مطابقة للحقيقة، أو استعمل طرقاً غير مشروعة كان من نتيجتها منحه ترخيصاً بمزاولة المهن الصحية، وكذلك من استعمل وسيلة من وسائل الدعاية، يكون من شأنها حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيته في مزاولة المهن الصحية خلافاً للحقيقة، ومن انتحل لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادةً على مزاولي المهن الصحية.

قانوني: المحكوم في جريمة الاتجار بالأعضاء في الخارج لا يعاقب مرتين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565278

الرياض - سعيد المبارك

أكد المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري الوطني أحمد المحيميد، أن تفعيل التعليمات النظامية وتفعيل الأخلاقيات المهنية سيقضي حتمياً على السوق الرائجة على مواقع التواصل الاجتماعي لبيع الأعضاء والمتاجرة فيها، موضحاً بأن ذلك السلوك يعد جريمة يعاقب عليها ثلاثة أنظمة هي نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص ونظام ممارسة المهن الصحية.

وعن تطبيق العقوبات بحق من يضبط في إحدى الدول الأخرى غير المملكة، كحالات تسعى للحصول على متبرعين بمقابل مادي، وهل سيتم تطبيق العقوبة عليهم في بلد المضبوط فيه ومن قبل الجهات المختصة في المملكة، قال المحيميد لـ"الرياض": إن من المبادئ القانونية الدولية المتعارف عليها هو مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات الجرم مرتين .

وحول الحاجة لوضع قانون يتم بموجبه تطبيق العقوبة على كل من يحاول المتاجرة بالأعضاء في الداخل، أجاب أنه ليس مع كثرة إصدار القوانين والأنظمة، فالنظام الصحي ونظام ممارسة المهن الصحية ولائحته التنفيذية والأنظمة الصحية الأخرى ولائحة ضوابط قبول التبرع بالأعضاء من الأحياء غير الأقارب والذي اقر من مجلس الوزراء في 1427/9/16هـ، ورد من ضمن ضوابطه رفض التبرع بمقابل مادي واعتباره جريمة جنائية بموجب نظام ممارسة المهن الصحية.

وبحسب القانون، يعاقب كل من يمارس زراعة الأعضاء وهو يعلم أنها تجاره بالسجن ستة أشهر وبغرامة لا تقل تزيد عن 100 ألف ريال أو تقدم من المريض طلباً للشراء، كما منحت اللائحة الحق للشخص المتبرع في التراجع عن تبرعه في أي لحظة شاء قبل إتمام عملية الزراعة، في حين لا يحق له المطالبة بالعضو بعد نزعه منه، وغيرها من الضوابط التي تحافظ على كرامة وسرية وخصوصية الإنسان.

كما يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص، بحسب نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص السعودي، وكل من نزع الأعضاء وأجرى التجارب الطبية على الأشخاص من قبيل الاتجار بالأشخاص، بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معا.

«العدل" تطبق "كود الأمان" لاستخدام الأنظمة الإلكترونية والبداية بالقضاة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505310

سعود العيد -جدة

شرعت وزارة العمل في تطبيق خدمة النفاذ الآمن للمتعاملين مع أنظمتها الآلية تتطلب تأكيد الهوية برسالة نصية على الجوال ومن ثم إدخال محتوى الرسالة في النظام للتمكن من العمل عليه، وسيبدأ العمل بالخدمة في محاكم ودوائر التنفيذ بالنسبة للقضاة بتاريخ 28/4/1438هـ كمرحلة أولى في قضاء التنفيذ وكافة الإجراءات والقرارات المتعلقة به مما يؤدي إلى تسريع وتيرة العمل والرفع بمستواه إلى معدل أعلى للإنجاز مع ضوابط أمنية تحفظ المعلومات والبيانات على أن يتم استكمال العمل في باقي الأنظمة وفق المراحل التي قررت في وثيقة المشروع.

جاء ذلك في تعميم أصدره وزير العدل الدكتور وليد محمد الصمعاني شمل كافة محاكم ودوائر التنفيذ وكتابات العدل - حصلت المدينة على نسخة منه- أوضح أنه إشارة الى ما تمَّ من الربط مع الجهات الحكومية والقطاعات ذات العلاقة لميكنة أعمال الوزارة والجهات التابعة لها والتي تفعل التحول إلى مجتمع المعلومات واستخدام التقنية والاتصالات في التعاملات ولعزم الوزارة في إنفاذ ذلك في عموم الجهات المرتبط خدماتها بانظمتها الالية فقد شرعت في تفعيل ذلك بحيث لا يتمكن أي صاحب صلاحية في الأنظمة الآلية من العمل على الأنظمة إلا بعد تأكيد هويته برسالة نصيَّة على الجوال وإعادة تأكيد الطلب ببعث محتوى الرسالة للنظام المعني وذلك تحقيقًا لوضع أمن يتمكن معه المختص من إنفاذ الطلب في تعامل سريع وخالٍ من الإشكال، وعلى ضوء ما أشير اليه سيكون تطبيق خدمة النفاذ الآمن للأنظمة على شكل مراحل للجهات ومرتبط بنظام أبشر ولا يتمكن طالب الخدمة من استخدام أنظمة الوزارة إلا بتمرير «كود أمان» المرسل على الجوال المخصص للمستخدم.

لأول مرة.. لجنة وزارية لقياس أداء المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522867

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

قررت وزارة التعليم تكوين لجنة لبناء مؤشرات أداء المعلم والمعلمة في كل تخصص دراسي بشكل خاص، والتي تأتي هذا العام لأول مرة، تماشيا مع رؤية المملكة 2030.

وعللت الوزارة تشكيل لجنتها تلك بهدف رفع عمليات التعليم والتعلم في المدارس واستكمالا لمنظومة قيادة الأداء الإشرافي والمدرسي بتجويد عمل المعلم بما يحقق الارتقاء بعمله بشكل فعال.

وتكونت اللجنة، التي تم تشكيلها بقرار من مدير عام الإشراف التربوي بوزارة التعليم ناصر اليمني، من 10 قياديين ومشرفين بوزارة التعليم، وستتولى اللجنة وضع الإطار العام والتفصيلي لمؤشرات أداء المعلمين عموما، ولكل تخصص تدريسي خصوصا، بما يتناغم مع رؤية المملكة المستقبلية 2030.

وستنهي اللجنة عملها بنهاية الأسبوع الثامن من الفصل الدراسي الثاني لهذا العام، وتحدد مؤشر أداء المعلمين والمعلمات عموما، ولكل تخصص تدريسي خصوصا، وستعمل إداراتا الإشراف التربوي للبنين والبنات على ذلك، والتنسيق في مؤشرات أداء التخصصات والتنسيق بينهما حيال ذلك.

مكة تتصدر بـ 404 قضايا.. والجوف الأقل بـ 7

1000قضية عضل في 13 منطقة خلال 16شهرا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522866

فاطمة آل دبيس (الدمام fatimah_a_d@)

كشفت مصادر «عكاظ» أن المحاكم السعودية في 13 منطقة نظرت أكثر من 1000 قضية عضل خلال 16 شهرا. وأكدت أن إجمالي قضايا العضل منذ بداية العام الحالي بلغ 233 قضية، فيما بلغ عدد القضايا خلال العام الماضي 773 قضية.

وتصدرت منطقة مكة هذه القضايا بواقع 404 قضايا، تلتها منطقة الرياض بواقع 214 قضية، ثم المنطقة الشرقية بـ130 قضية، ثم منطقة المدينة المنورة بواقع 66 قضية، ثم جازان بـ54، فالقصيم بـ47 قضية، فعسير بـ32 قضية، ثم حائل بـ13 قضية، ثم تبوك بـ11 قضية، فالحدود الشمالية بتسع قضايا، فنجران والجوف بسبع قضايا لكل منها، والباحة بأربع قضايا.

الإجراء القضائي الذي يجب أن تتخذه المرأة، إذ يفترض أن تتقدم بالدعوى إلى المحكمة التي في منطقتها، ويقوم القاضي أولاً بمحاولة الإصلاح والضغط على الولي، وإذا لم ينجح يقنعه بعمل وكالة إلى أحد أفراد العائلة، وإذا لم ينجح يقوم القاضي بإسقاط الولاية عن الولي، ويصبح القاضي هو الولي الشرعي، ويزوّجها عندما يتأكد من كفء المتقدم. وأوضحت أن العضل ينقسم إلى قسمين؛ الأول عضل البنت من قبل أبيها أو أخيها، والثاني هو عضل الأم من قبل أبنائها، فالولي هنا يرفض تزويج هذه المرأة، فكل رجل يمنع المرأة من حقها لأسباب دنيوية تكمن في الرجل نفسه، فبعضهم بسبب طمع وليّها في ما تملك من مال، سواء كانت موظفة أو لديها ميراث من أبيها أو غير ذلك.

سوق العمل تستوعب 93 ٪ من ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522860

محمد مكي (الرياض(
كشفت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أن نسبة توظيف خريجي الكليات والمعاهد التقنية من ذوي الإعاقة بلغت 92.7% بالقطاعين العام والخاص.
وأوضح المتحدث باسم المؤسسة فهد العتيبي أن القطاع الخاص استحوذ على النسبة الأكبر منهم بنسبة 79.1%، بينما بلغت نسبة توظيف الخريجين من ذوي الإعاقة بالقطاع العام نحو 10.4%، ونسبة 3.2% منهم يمارسون العمل الحر.
وأكد العتيبي أن المؤسسة حريصة على توفير البرامج التدريبية المناسبة لذوي الإعاقة في مختلف الوحدات التدريبية في بيئة تدريبية مناسبة لهم، تتوافر بها كافة وسائل التنقل من مصاعد كهربائية، ودورات مياه خاصة بهم، ومواقف مخصصة لسياراتهم، مع ضمان توافر جميع وسائل السلامة المهنية لهم، إضافة إلى استقطاب مدربين متخصصين في تدريب ذوي الإعاقة، ويتم دمجهم مع بقية المتدربين الآخرين.
وأضاف العتيبي أن المؤسسة تعمل على التوسع في تدريب ذوي الإعاقة بإطلاق برامج تدريبية إلكترونية ستتيح الفرصة لهم للتدريب في التخصصات التي تتناسب مع نوعية إعاقاتهم في أي وقت ومكان، إذ أنشئت إدارة التقنية الخاصة لدعم وتطوير البرامج التدريبية المقدمة في الكليات والمعاهد التقنية لذوي الإعاقة في المرحلة القادمة.

حصوات أنهت حياتها بعد أن قُطعت قنواتها المرارية

وفاة المواطنة "عوالي".. ضحية الخطأ الطبي في مستشفى صبيا

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
https://sabq.org

انتهت قصة عوالي.. السيدة التي لم يدر بخلدها أن دخولها لاستخراج عدة حصوات من المرارة بمستشفى صبيا العام سيُدخلها للعناية المركزة فاقدة الوعي؛ ذلك بعد أن أخطأ جراح سعودي في عمليته، وقام بقطع قنوات المرارة، دون أن يبلغ ذويها بالخطأ؛ إلا بعد أن اكتشفه أطباء في مستشفى متقدم خارج المنطقة حتى فارقت الحياة، فيما تعرض ذووها لمضايقات بعد نشر "سبق" تفاصيل الخطأ الطبي الذي تعرضت له.
وروى ابن ضحية الخطأ الطبي إبراهيم الحسن حكمي، التفاصيل لـ"سبق"، قائلاً: "والدتي "عوالي" كانت تشتكي من حصوات في المرارة، وتقرر إجراء عملية عاجلة لها على يد جراح سعودي يعمل بمستشفى صبيا العام، وبعد إجراء العملية بثمانية أيام تدهورت حالتها، فطلبَتْنا إدارة المستشفى بشكل عاجل، وبعد الذهاب إليهم التقينا بالطبيب الجراح الذي أفاد بأن والدتنا تعاني من ضيق في القنوات المرارية، وعلينا نقلها بشكل عاجل لخارج المنطقة لمستشفى الملك فهد المركزي بالدمام لطبيب محدد قام بإعطائنا اسمه ورقمه، وفي غضون ساعات قام الطبيب بتجهيز أوراق التحويل والإخلاء وأوامر الإركاب بشكل عاجل ."وتابع "الحكمي": "بعد وصولنا لمستشفى الملك فهد المركزي بالدمام، تم عمل كل الفحوص لأمي، واجتمع بي الطاقم الطبي ليخبروني عن حالتها، وقبل أن يخبروني بنتائج الكشف استحلفتهم بالله أن

يقولوا لي إن كان هناك خطأ طبي من عدمه، فأكدوا أن ما حدث خطأ طبي تعرضت له أثناء العملية، ولكن لم يتم إعطائي تقريراً بذلك."
وبيّن بقوله: "توفت والدتي بعد ان كانت تعاني؛ حيث تم إدخالها للعناية المركزة فاقدة الوعي، وقمت على الفور بتقديم شكوى عاجلة لوزارة الصحة ضد الطبيب المعالج، وتم التواصل معي من قبل الوزارة، ولكن لم أصل إلى أي نتيجة. "
وأكد أنهم تعرضوا لمضايقات من الطاقم الطبي والطبيب المعالج بعد أن نشرت "سبق" تفاصيل الخطأ الطبي عبر صفحاتها، مناشداً المسؤولين بأخذ حق والدته، رحمها الله.
وكان قد قال لـ "سبق" متحدث "صحة جازان"، نبيل غاوي، في وقت سابق: نودّ الإيضاح بأن حقوق وسلامة المرضى والمستفيدين أولوية، وسيتم اتخاذ اللازم حيال الشكوى المقدمة بإحالتها إلى الإدارة المختصة والتحقق بمهنية من الإجراءات واتخاذ ما يلزم حيالها".

في إحدى القرى ويكبرها بـ 60 عاماً والفتاة كانت غير راضية عن الزواج

عقب بلاغ المأذون.. رئيس محكمة ينبع يمنع زواج قاصرة من سبعيني

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
https://sabq.org

منع رئيس محكمة ينبع الشيخ عمر عبدالله الحسن زواج قاصرة تبلغ من العمر 16 سنة من مسن سبعيني بعد أن أبلغه أحد مأذوني الأنكحة بالحادثة.
ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها "سبق" أن رئيس محكمة ينبع منع زواج قاصرة من رجل كبير يبلغ من العمر 76 عاما في إحدى القري التابعة للمحافظة مقدما شكرة للمأذون الذي أبلغه بالحادثة وأن القاصرة ليست راضية عن الزواج.

هيئة مستقلة للتأمين ضد الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/author-page/505251

أيمن بدر كريّم

تتكرر مشكلات الأخطاء الطبية وتُرفع قضايا ضد ممارسين صحيين، ليدور الجدل حول ذلك دون الوصول إلى معادلة متوازنة تضمن حقوق المرضى والممارسين الصحيين، على حد سواء.

وكما أن من حق المريض التظلّم والشكوى ونيل حقوقه كاملة حال إثبات الخطأ الطبي، فمن العدل والإنصاف أن يتمتّع المُمارس الصحي بكامل حقوقه القانونية والأدبية في حال اتهامه بالوقوع في خطأ طبي، وتعويضه ماديًا ومعنويًا في حال عدم ثبوت ذلك، عن طريق هيئة مستقلّة لحماية الطبيب والدفاع عنه والتحدّث باسمه، وتوكيل محامٍ متخصص لحضور جلسات الاستماع في محكمة متخصصة، ودفع كامل التكاليف المترتبة على ذلك بما فيها نتائج الحُكم النهائي من تعويض مادي، فضلا عن تحرّي العدالة الأدبية والدفاع عن سمعته من الإساءة الإعلامية، فمن الواضح فشل «الهيئة السعودية للتخصصات الصحية» في هذا المجال تحديدًا، بالرّغم من تقاضيها أموالًا ليست بالقليلة مقابل خِدْماتها القيّمة لتنظيم الأوضاع الصحية، لكن اهتمامها بحماية الممارس الصحي من الإساءات غير وارد في قاموسها.

ما أطالبُ به ليس بدعة في الساحة الطبية، فهو أمر منطقي بدَهي في جميع المجتمعات المتقدّمة التي تحترم مهنييها وحِرفييها، وتحمي العاملين في المؤسسات الصحية، وتُعنى بحقوقهم وسمعتهم، وتدعمهم في حال أي شكوى كيدية أو خطأ أو مساءلة يتعرّض لها أكثر الأطباء ممارسة ومهنيّة.
إنشاء هيئة مستقلة تتولى الشؤون القانونية للأطباء والممارسين الصحيين، وتترافع عنهم في محاكم صحية متخصصة، وتدفع عنهم الضرر المادي والمعنوي، في مقابل اشتراك مالي سنوي، أمرٌ لا يمكن تأجيله، عوضًا عن ترك الطبيب نُهبةً لشركات التأمين التجارية، أو تحت رحمة إدارات حكومية طبية هي أول المُسارعين للتخلّي عنه والوقوف ضده، ونبذه وحيدًا مُدافعًا عن سمعته ومهنته في مواجهة إعلام متحيّز ودعاوى وأحكام غير مُنصفة، وتكليفه ماليًا ما لا يطيق، ثم مطالبته أثناء ذلك أن يكون مُنتجًا مُبدعًا!! لا يكلّ ولا يملّ من عمل يحتاج تركيزًا عاليًا، ونفسًا مطمئنة لهيئة مُحترمة تحميه من الظلم والإساءة والإهانة، دون ضرر ولا ضرار.

الفقر المؤنث

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Mohammed-Al-Yami/19755623

محمد اليامي

عنوان صادفني وأنا أقرأ تقرير مؤسسة الملك خالد الخيرية في السعودية، المعنون بـ«تحديد خط الفقر وخط الكفاية»، ضمن جهودها ومساهماتها في تطوير منظومة الدعم الحكومي في السعودية.
»يصبح الفقر مؤنثاً عندما تكون ظاهرة انتشاره بين النساء أكثر من الرجال في المجتمع، وبالتالي تكون الفرص الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين المستوى المعيشي غير متكافئة بين الجنسين.«
»انتشار الفقر بين الإناث من خصائص الفقر في العالم»، لكن في السعودية الحال أصعب، من حيث توافر الفرص المعيشية المتاحة للمرأة، إذ صُنّفت في مرتبة متدنية في مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فالسعودية حصلت على المركز الـ138 من إجمالي 145 دولة تضمنتها دراسة المؤشر.
المرأة السعودية تشكل 63.4 في المئة من إجمالي المتعطلين من العمل و16.6 في المئة من العاملين بين المواطنين، ويبلغ معدل البطالة بين النساء السعوديات 34.5 في المئة، مقارنة بـ5.7 في المئة للذكور، وفقاً لما أورد التقرير نقلاً عن مسح القوى العاملة لهيئة الإحصاء عن الربع الثالث 2016.
التقرير تناوله بعض الزملاء من جهة تحديد خط الفقر وتحديد خط الكفاية، وهو تقرير مميز يجب أخذه في الحسبان عند مراجعة وتقويم تجربة «حساب المواطن» التي ستنطلق هذا العام، والتي تعد إحدى ملامح الرؤية السعودية لتغيير سياسات الدعم نحو المحتاجين.
القوى العاملة النسائية في السعودية تعطلت كثيراً لأسباب كثيرة، وهي اليوم تبدأ خطواتها التنفيذية لتوسيع دائرة فرص العمل بعيداً من القطاعين التعليمي والصحي، ونزولاً إلى وظائف متوسطة وصغيرة تحتاج إليها محدودات التعليم والمهارات، وتشكل فرقاً كبيراً لدى كثير من الأسر.

التوجه الحكومي تجاه ملف عمل المرأة بات أكثر صرامة مع وضع رفع نسبة مشاركتها في سوق العمل ضمن أهداف الرؤية الجديدة، لكن، يظل هناك دور كبير للمجتمع الذي يقف بعض أفراده في طريقها، أو في طريق أشياء ستساعدها في العمل.

هناك تداخل بين مفهوم اجتماعي في العالم العربي يقتضي أن تكون المرأة المحتاجة ضمن نطاق مسؤولية رجل ما من محارمها أو أقاربها، وبين واقع معيش أصبحت فيه بعض القيم مندثرة، إما بفعل قسوة الزمان وإما بفعل قسوة القلوب، وهذا الوضع لا تتمتع به جميع النساء، وهو أيضاً لا يصلح حلاً لإشكالات المرأة الاقتصادية على المستوى الخاص، ولإشكالات تعطلها على المستوى العام للبلد.

عندما نقول إنتاجية الفرد، ومساهمة الفرد، وحقوق الفرد، يجب أن يكون ذلك متوازناً بين الجنسين، وإن استحال التساوي كما في كل العالم، فلا يستحيل التقارب ومعقولية الفرق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19758470

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1522799